

## سحب الثقة بداية الانحدار في زعامة الغنوشي



بالوقوف وراء تسريب الفيديو، الذي ظهر فيه الغنوشي يستهين بقدرات رئيس الجمهورية ومحدودية فهمه لتعقيدات الملف الليبي.

ويقول الممولون للغنوشي، إن الهدف من التسريب هو محاصرة الغنوشي بالأزمات داخل الحركة وخارجها، وخاصة إرباكه بمراكمه العداء بينه وبين الرئيس قيس سعيد، واتهام موافقه غير المحسوبة بإضعاف الحركة والمساهمة في خسارة نفوذها داخل الحكومة وصورتها كحركة مناورة تقدر على العمل مع كل الخصوم.

وقد ينتهي الغنوشي من رجل قوي، نجح في ترويح صورته كشخصية محورية في ملفات البلاد، إلى رجل مغرول عن مهامه الوطنية والحزبية، بسبب المبالغة في الطموح والرغبة في توسيع دائرة النفوذ، دون قراءة حساب لردات الفعل المختلفة.

عكس الفترة التي كان يتحرك فيها من وراء ستار ويفتح الباب أمام مفاوضين يجدون مقبولية شخصية لدى مختلف الخصوم.

والغارقة أن انكفاء الغنوشي إلى داخل النهضة بات أمرا مزعجا أيضا، في ظل وجود معارضة قوية لاستلامه مهمة الرئاسة، من بوابة المؤتمر الحادي عشر، الذي تاجل أكثر من مرة بسبب سيطرة التيار المعارض لبقاء الغنوشي في الرئاسة، ومعارضة أي تعديلات على النظام الداخلي تتيح التمديد له، بعد أن ضبط المؤتمر التاسع أمر الرئاسة بدورتين متتاليتين غير قابلتين للتجديد تحت أي مسوغ.

وإذا كانت الأزمة البرلمانية، وخاصة التوتّر مع الرئيس سعيد، قد حجبا هذه الخلافات، فإنها مرشحة للعودة بقوة، خاصة في ظل اتهامات للشق المعارض

الأكثر دلالة هي عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي دون حضور رئيس البرلمان، وتغيير اسم الاجتماع إلى المجلس الأعلى للجيوش والقيادات الأمنية.

وبهذا، فإن بقاء الغنوشي في الواجهة بات أمرا مزعجا للنهضة بالدرجة الأولى، التي لا شك أنها ستحاول سحب رئيستها إلى الظل ولو قليلا وإجباره على ذلك من خلال مناورة التنازل الطوعي عن رئاسة البرلمان، والتخطيط لتمكين شخصية مقربة من الحركة أو غير معادية لها من رئاسة البرلمان قد تكون سميرة الشواشي، في حركة تهدف إلى تثبيت الأغلبية البرلمانية، وتسهيل مواجهة حكومة الرئيس وعرقلة أداؤها خاصة إذا استمر الرئيس سعيد في خيار تهميش الأحزاب وبالنتيجة، فإن بقاء الغنوشي في رئاسة البرلمان، أو كمفاوض مباشر، بات يضاعف هامش المناورة لدى النهضة، على

به الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، المنافس الذي تمنى أن يظل حليفا له وفق ما جاء في المقال الذي كتبه الغنوشي منذ أيام في نكري رحيل الرئيس التونسي السابق.

وما سيسهل عودة الغنوشي إلى النهضة، كخيار ضروري، هو حالة التوتّر الحالي مع الرئيس قيس سعيد، وهو توتر تسبب فيه الغنوشي بالدرجة الأولى، بسبب تصديه للعب دور دبلوماسي متقدم في الأيام الأولى لصعود قيس سعيد إلى الرئاسة، في حركة كانت تهدف إلى إظهار أن الرئيس الجديد رئيس صوري، وأن رئيس البرلمان هو الحاكم الفعلي، ما قاد إلى ردات فعل قوية من رئيس الجمهورية سواء في خطاباته، أو من خلال السعي إلى إخراج الغنوشي بشكل مباشر في لقاءات تجمع بينهما وبث ذلك في فيديوهات موجهة. لكن الحركة

على توسيع دائرة الخلاف بين خصوصها بما في ذلك الأحزاب التي تنتمي إلى أرضية فكرية وسياسية واحدة، مثل المجموعات المتفرعة عن حزب نداء تونس.

ومن شأن سقوط هذه المعادلة أن تضع النهضة خارج الحكومة وتجعلها كاقلية في البرلمان، وهو ما سيقود إلى فشل استراتيجية الهيمنة الناعمة التي اعتمدها الغنوشي منذ 2014 من خلال شراكة تقوم على "توافق" يجعل الحركة هي الحاكم الفعلي وإن كانت لا تظهر في الصورة، أو ظهرت في دور الشريك الحكومي بأقل عدد من الوزراء.

وقد نجحت هذه الاستراتيجية في إبعاد الأضواء عن التسلسل الهادئ والمنظم لمؤسسات الدولة، التي عجزت عن تنفيذ حركة النهضة، حين حكمت بشكل مباشر في 2012 - 2013 بسبب صعوبة اختراق الإدارة، ووجدت الوقت الكافي بفضل "التوافق" في تنفيذه، فيما كان الصراع السياسي يجلب الأنظار بعيدا إلى قضايا جزئية، كانت أحيانا تساهم النهضة في خلقها لإدامة الغموض والجدل والصراع السياسي، بما يساهم في التغطية على خطتها.

لكن الأهم في مسعى سحب الثقة من الغنوشي هو إظهار أن الرجل لا يحظى شخصيا بالقبول داخل البرلمان وخارجه بسبب تراكمات تاريخية ترسم صورة له تقوم على التشدد وتحصره في الفضاء الإخواني، كونه شخصية تاريخية مهدت لدخول الفكر الإخواني في تونس، كما لعب لسنوات أدوار قيادية في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الذي أسسه ويرأسه شرفيا الآن يوسف القرضاوي، ويعد واجهة فكرية وعلمية وسياسية للتنظيم الدولي.

وتقول تسريبات من محيط حركة النهضة إن الغنوشي ينتظر مرور عاصفة سحب الثقة بسلا، وإنه يفكر في الاستقالة من رئاسة البرلمان في حركة يظهر من خلالها أنه غير راغب في البقاء طالما وجوده يسبب أزمة دائمة في المؤسسة التشريعية.

لكن هذه الاستقالة لو تمت ستعني أن الغنوشي بات يعتقد، هو نفسه، أن وجوده على رأس مؤسسات الدولة أمر غير ممكن، وهو ما يعني أن حلمه برئاسة الجمهورية كتتويج لرحلته السياسية سيسقط نهائيا، وأن قدره أن يظل في رئاسة حركة النهضة، في تأكيد على أن الظروف والتعقيدات التاريخية لن تساهم له بان يتحول إلى شخصية وطنية ذات عمق شعبي، مثل العمق الذي كان يحظى

مختار الدبابي  
كاتب وصحافي تونسي

تجري اليوم انتخابات داخل البرلمان التونسي بهدف سحب الثقة من رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي أو تقييده في مكانه، وأيا كانت النتيجة فإنها ستقود ألبا إلى مراجعة وضع الغنوشي كشخصية سياسية لعبت أدوارا متعددة منذ 2011، انتهت بتجربة الانتقال السياسي في البلاد إلى وضع عنق الزجاجة.

ورغم ما يبديه الغنوشي وفريقه البرلماني من ثقة في قدرتهم على المناورة والإحتفاظ بالأغلبية، التي تسمح له بالبقاء على رأس البرلمان، فإن تحرك الفريق المقابل، وهو فريق يضم كتلا متنوعة بما فيها "اصدقاء" من التحالف الثوري الذي كان يقود الحكومة بالإشتراك مع النهضة، قد ينتهي إلى وضع الغنوشي في الزاوية، وإخراجه من رئاسة البرلمان في هزيمة رمزية، للرجل الذي أراد أن يظهر في الأشهر الأخيرة وكأنه صاحب الدور الأول في المشهد السياسي، خاصة بسعيه للسيطرة على مهام رئيس الجمهورية قيس سعيد، في رسم السياسات الخارجية للبلاد ودفعها إلى لعبة المحاور.

وتشير تسريبات الساعات الأخيرة أن النهضة قد تخسر نفوذها في البرلمان، وأن التحالف الذي شكلته مع حزب "قلب تونس"، الذي يراسه قطب الإعلام نبيل الغروي، قد لا يصمد في ظل الإغراءات والإغراءات المضادة.

وإذا كانت النهضة قد ضمنت ولاء "قلب تونس" خلال الأشهر الأخيرة من خلال التمسك بضمه إلى الحكومة، وظلت تعدد بأن يكون شريكها الرئيسي في أي حكومة قادمة، فإن خسارة دورها في الحكومة الجديدة، ككل الأحزاب، قد يفقدها ثقة الشريك بانتقاء المصلحة المشتركة، خاصة في ظل عروض من الشق المقابل قد تغري "قلب تونس" والكثير من نوابه بسحب الثقة من الغنوشي، مقابل حصول الحزب على رئاسة البرلمان في شخص سميرة الشواشي، النائب الأول لرئيس البرلمان الحالي، والشخصية التي تحوز على ثقة واسعة داخل المؤسسة التشريعية.

وتؤشر خسارة رئاسة البرلمان، رغم رمزيتها، إلى تحول كبير في المشهد السياسي، خاصة سقوط المعادلة التي بنتها النهضة منذ 2014، والتي تقوم

## قيس سعيد ومشروع الإخوان.. مواجهة مفتوحة

جلسة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، والتي تتعدّد دون نقاش ويكون التصويت فيها سريا، ويعتبرها الغنوشي وحركته ومن ورائها إخوان المنطقة والعالم، تحديا كبيرا عليهم كسبه، نظرا لما تمثله الإطاحة بالغنوشي، في حال حصولها، من هزيمة مدوية لمشروع الإسلام السياسي، ومن انتصار ليس لقيس سعيد فقط، وإنما لتيار الدولة الوطنية الذي أحس بانتعاشه مهمة بعد تكليف المشيشي بتكوين الحكومة.

الحدود الوطنية ومرتبطة بمخطط إقليمي ودولي قد بدأ يدفع بتونس إلى مهب رياح المحاور، وخاصة من خلال الصراع داخل ليبيا، والذي انحاز فيه الإخوان العرب، بمن فيهم التونسيون، إلى المشروع الاستعماري التركي، على حساب الأمن القومي لامتهم، وعلى حساب إرادة الأغلبية الساحقة من الليبيين، محاولين حرق كل المراكب من خلفهم، بما في ذلك مركب العلاقات التاريخية والاستراتيجية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية.

اعتمد الرئيس التونسي في تكليفه المشيشي بتكوين الحكومة، على قرائته العميقة للدستور وهو المتخصص في دراسته وتربيته، وعلى التوازنات العامة في البلاد، ويقينه من أن الحكومة الجديدة ستحتل بثقة البرلمان، باعتبارها الفرصة الأخيرة قبل حله والدعوة إلى انتخابات مبكرة، وهو ما ترفضه أغلب الأحزاب السياسية وعلى رأسها حركة النهضة، نظرا لما قد تأتي به من نتائج مخالفة تماما لنتائج انتخابات 2019، خصوصا مع تأكيد مختلف استطلاعات الرأي على أن الحزب الدستوري الحر المنبثق من رحم الدولة الوطنية، والعدو العنادي للإخوان، يحظى حاليا بصدارة نواب التصويت.

وحتى في حالة إسقاط الحكومة، فإن الرئيس قيس سعيد سيكون المستفيد الأول، من خلال سعيه إلى الاستفادة من شعبيته التي تفوق جميع الفاعلين السياسيين، في تبني لوائح انتخابية مستقلة، قد تحقق له مع بقية حلفائه حزما برلمانيا يستطيع من خلاله تنفيذ مشروعه السياسي الذي سبق وأن أعلن عنه، ويتعلق بالدفع إلى تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي القائم.

المؤكد أن تجاوز الدستور والقانون الداخلي للبرلمان، يجعل الجلسة العامة سرية والتصويت سريا، واعتماد الضغط الزمني يعتمد أن تكون قبل عيد الأضحى بساعات، تقف وراءهما حسابات عدة، لتحقيق ما وصفه الغنوشي بتجديد الثقة في شخصه، لكن القابلية أن الحدث سيكون حاسما في تحديد معالم المواجهة المفتوحة التي دشنتها قوى الإسلام السياسي ومنصات المحور القطري التركي في الداخل والخارج ضد الرئيس التونسي.

في الأثناء، كان الرئيس سعيد قد وجه أيضا رسالة مضمونة الوصول إلى راشد الغنوشي، عندما اعترض عن المشاركة في إحياء عيد الجمهورية تحت قبة البرلمان، وهو ما جعل علي العريض، القيادي البارز في حركة النهضة وأحد نوابها، يدون قائلا "علمت أن مجلس نواب الشعب من خلال مكتبه قد بدأ الإعداد لإقامة هذه التظاهرة منذ أسابيع بالإشتراك والتعاون مع ممثلين عن رئاسة الجمهورية. ويبدو مع الأسف أن الرئاسة أعلنت رئاسة المجلس قبل أيام باعتذار رئيس الجمهورية عن الحضور، ولا أعرف الأسباب"، داعيا مؤسسة الرئاسة إلى "توضيح الأمر للرأي العام حتى لا يتجه التأويل إلى اعتبار ذلك موقفا من المجلس، وخطا بين ضرورة احترام الأعراف في الاحتفال بأعيادنا الوطنية وبين المواقف الخاصة من أشخاص أو مؤسسات"، وفق تعبيره.

غياب الرئيس سعيد عن الحفل البروتوكولي السنوي داخل البرلمان، الذي يرأسه الغنوشي، ليس وليد صدفة، وإنما يؤكد، إلى جانب تكليف المشيشي، أن هناك تحولا عميقا في مسار العلاقة بين الرئاسة وحركة النهضة، سببه الأول صراعات الإرادات، وتجاوب الصلاحيات، وتناقض المشاريع.

فالرئيس الذي جاء من خلفية أكاديمية، برؤية مختلفة لنظام سياسي جديد يؤدّ تكريسه على أسس ثورية تبدو راديكالية، ولكنها غير مناقضة لمفهوم الدولة، يدرك أن مشروعه يصطدم بمشروع الإسلام السياسي الساعي إلى الهيمنة على مفاصل الحكم والمجتمع برؤية متجاوزة

أنه رئيس البلاد الوحيد في الداخل والخارج، في ردّ على إمعان الغنوشي في التعدي على صلاحياته.

وفي إشارة إلى تزامن تكليف المشيشي مع الاحتفال بعيد الجمهورية، توجه الرئيس التونسي إلى أبناء شعبه متسائلا إلى متى، وإلى أين؟ مبعرا عن انشغاله لما استغرقه مسار تكوين الحكومة من وقت منذ نوفمبر الماضي. وأضاف أن الاستجابة لمطالب شعبنا المشروعة والطبقات المحرومة من أهم الأولويات، كما شدّد على أن الحفاظ على السلم الأهلي واجب مقدس لا مجال للتسامح فيه، وأن احترام القانون لا يقل قداسة عنه، مردفا "نحترم الشرعية لكن أن الأوان لمراجعتها، حتى تكون بدورها تعبيرا صادقا وكاملا عن إرادة الأغلبية".

وفي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب والكتل البرلمانية تدفع بأسماء شخصياتها المقترحة إلى مكتب رئاسة الجمهورية، كانت هناك مصادر ترجّح أن يتجه الرئيس سعيد إلى اختيار شخصية من خارج تلك المقترحات، كوزير الدفاع عماد الحزقي، أو وزير الداخلية هشام المشيشي، باعتبارهما قريبين من مؤسسة الرئاسة، وساهما بدور كبير في الكف عن مخططات إرهابية يديرها من انهمهم بالمعاملة للخارج، وبمحاولة تحويل تونس إلى مرتع للإرهابيين، في ربط غير معلن بالوضع في غرب ليبيا، ونقل النظام التركي أعدادا من الدواعش التونسيين من شمال سوريا إلى طرابلس ومصبراتة.

ورغم أن الرئيس سعيد كان حريصا على عدم الكشف عن طبيعة الجهات المتورطة في التآمر عليه وعلى بلاده، إلا أن التوتّر الذي بات يميز علاقته بحركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، والذي تعكسه حملات الإخوان وحلفائهم ضده سواء داخل البرلمان أو في مستوى وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولات استهدافه من قبل منصات الإسلام السياسي الدعائية في خارج البلاد، بعد أن كانت داعمه إياه خلال فترة الانتخابات.

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

بينما كان رئيس الحكومة التونسية المستقيل، إلياس الفخفاخ، يحضر افتتاح مهرجان سهرات مدينة الحمامات السياحية، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد مساء 25 يوليو الجاري، الذي يوافق الاحتفال السنوي بذكرى إعلان النظام الجمهوري في العام 1957، عن مفاجأة من الحجم الثقيل؛ تكليف وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال هشام المشيشي بتكوين حكومة جديدة، متجاوزا بذلك ترشيحات الأحزاب السياسية وكتلها البرلمانية، ومطمحا بحسابات حركة النهضة الإخوانية، صاحبة الصدارة من حيث عدد المقاعد بمجلس نواب الشعب، وحلفائها قبل أيام قليلة من التصويت على لائحة سحب الثقة من رئيس المجلس، زعيمها راشد الغنوشي.

بتكليف المشيشي، تبين أن الرئيس التونسي يسعى إلى إعادة تكريس مفهوم الدولة، في وجه ما أثار إليه خلال الأيام الماضية من محاولات الانقلاب عليها وعلى شرعيتها، ومن مؤامرات تحاك بالليل والنهار، ومن الداخل والخارج لنشر الفوضى والتلاعب بالمصلحة العليا للبلاد، فترئيس الحكومة المكلف ابن مؤسسات الدولة، ومن خريجي المدرسة العليا للإدارة المتخصصة في إنتاج الكوادر العليا منذ تأسيسها في العام 1943، وسبق له أن عمل في عدد من الوزارات والهياكل الحكومية، كما أنه غير متحزب، وغير مؤيد، وأثبت خلال إدارته حقبة الداخلية نجاعة زادت من مستوى الثقة التي يحظى بها لدى الرئيس، منذ أن كان مستشاره القانوني في بداية عهده الرئاسة.

